

العربية أهم ثروات العالم » . ومأزق التناقض في السياسة الأميركية من الاستمرار في سياسة ما قبل تشرين او « تكييفها » يحدده رئيس شركة أرامكو « بأن أرامكو ، تملك ، وهي شركة أميركية بفضل امتياز حصلت عليه من السعودية ، من الاحتياطي النفطي المحتمل أكثر مما تملك الولايات المتحدة وروسيا والصين مجتمعة . ولذا فإن على المرء أن يتساءل أين تكمن المصلحة الأميركية » . ويعتقد جونغرزان أن مهمته « تشجيع العاصمة الأميركية على ان تتحرك بحيوية باتجاه حل مشكلة الشرق الاوسط » . بمعنى باتجاه **اعادة النظر** في حسابات عناصر الاستراتيجية الأميركية تجاه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، والموازنة بين أثر هذا « التكييف » وشكله على السياسة الأميركية وبين تعريض المصالح الأميركية الى الخطر .

وإذا كان اثر استخدام النفط على الولايات المتحدة « موجعا وليس قاتلا » فان ما خلقتة حرب تشرين وضاعفته أزمة الطاقة في علاقة الولايات المتحدة مع المجموعة الرأسمالية كان أهد خطرا [ بالنسبة لحلف الأطلسي ، ومجموعة السوق المشتركة ] . ففي الوقت الذي دفعت به حرب تشرين معضلتي الوفاق والطاقة كمعضلات جديدة تواجهها السياسة الأميركية ، فان تفاعل تأثيراتها الذي كان له أرضية من التناقضات بين المصالح الامبريالية الاقتصادية قد خلق مأزقا آخر للسياسة الأميركية .

ان ما أوردته صحيفة « زود دويتش تسايتنغ » الالمانية الغربية يكشف جانبا من تلك التفاعلات على وحدة المعسكر الرأسمالي ، وطبيعة التناقضات الاساسية والتعارضات الثنائية بين بلدانه. تقول الصحيفة « ان أميركا منذ سنوات ترفض التعاون في أزمة النقد العالمية وحاولت تدمير السوق الأوروبية المشتركة لكي تستطيع ايجاد اسواق أوروبية أوسع لفائض الانتاج الزراعي » . وكذلك ما أوردته « الايكونومست » بعد الحرب مباشرة عن تأثيرات معضلات الطاقة ونتائج حرب تشرين الى أن « تتخذ بعض الحكومات الأوروبية خطوات لعقد ترتيبات خاصة مع الحكومات العربية مباشرة ، من وراء ظهر شركات النفط الأميركية الكبرى . وربما من وراء ظهر « شل » ، و« البترول » البريطانيين اذا ما بقيت بريطانيا ملتزمة بالسياسة الأميركية »\* .

وحين أوجز أحد المسؤولين البريطانيين الشعور السائد بالقارة الأوروبية حدد فيه أحد جوانب التناقض الذي نشأ بين أوروبا والولايات المتحدة بسبب أزمة الطاقة بالقول « انه ليس من العدل مطلقا ان تكون دولة يشكل سكانها ٦٪ من سكان العالم مسؤولة عن استهلاك ثلث الطاقة العالمية » .

في مؤتمر وزراء الخارجية لدول حلف شمال الأطلسي برزت بعض جوانب التناقضات داخل المعسكر الرأسمالي ووضحت خطوطها العامة من خلال المواقف المختلفة لبلدان الحلف فقد أوضح الأمين العام للحلف جوزف لاتز حظر التفاعل الذي أحدثته حرب تشرين بين موضوعة الوفاق وأزمة الطاقة ونتائج الحرب العسكرية على الحلف بالقول: « ان ما نخشاه لا يقتصر على تدخل عسكري مباشر ، لكن هناك أخطار ضغوط سياسية كبيرة وابتزازا ناجما عن اختلال في التوازن العسكري » . بمعنى ان الاختلال الجديد الذي أحدثته حرب تشرين [ التعديل النسبي للاختلال لصالح العدو وأمريكا ] كان سببا وغطاء للحظر النفطي ، ودافعا للصيغة السوفياتية للوفاق اثناء الحرب تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي .

\* المهم هو ما ترتبه تلك الخطوات من نتائج على « حلف الأطلسي » والعلاقات الاقتصادية الأميركية - الأوروبية من جهة ، والاميركية اليابانية - واليابانية الأوروبية من جهة اخرى .